فيتبعون الحكمات ويردون اليه المتشابهات واما السبق ما يصلح ان يكون
عديلا لذلك الواحد لكن لم يذكر مع اما لانه لم يقصد من اول الامر التفصيل
وانما قصد ثانيا فجعل المذكور بمنزلة ما قصد به التفصيل واما لانه سيوردها حتى
مع اما فاتى شيء يصلح عديلا له يردون اما وكون اما بمفصل مطلقا قول
بعض ويتكلف فيما لم يتعدد بتقدير ما يجعله متعددا ورجح الرضي ان اما
لا تستلزم شيء لشيء مع التفصيل في الاغلب وقد تجرد من التفصيل فقوله المص
اما بيان لما هو الاكثر واختاره لقول البعض ولم يتعرض المص لكونه للاستدراك
لانه يعلم من كونها من حروف الشرط وانه على عمومه الجميع الا بعد تخصيصه
بزمان كما تعلم في اخويه وتدل على لزوم الفاء في جوابها بقوله والا ترى حذف
فعلها وعوض بينها وبين فانها جزء مما في خبرها مطلقا فسه ان كنت في زمرة
مخاطبيه والمراد بالفاء اعم من الملفوظ والمقدر فلا تقدير لا في نحو زيد الشمس
او مع تقدير قول اي الجواب لذلك المقول عليه كقوله تعالى فاما الذين سودت
وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اي فيقال لهم اكفرتم وفيه بقوله جزء على انه لا يعين الاكثر من تاخذ
لانه يكتفي بتقدير الضرورة في ان كان بالممنوع وهو تقديم ما في خبر الفاء عليه
ولكنا يتوفى خبره الفاء لا لانه لا يقابل بينه وبين قوله وقبل هو اي الشرط
معمول المحذوف وفي بطلقه وعند الرضي والتسهيل قد يقوم شرط في خبر الفاء مقام
المحذوف ومنه قوله فاما الذين من المقربين وريحان وجنة ونعيم وقالا
يصير جواب هذا الشرط جواب اما لفظا وينتفي به عن جواب هذا الشرط
قال والدليل عليه انه لا يعمل حروف الشرط في الجزاء فلا يقال لها ان تضرب تضرب
بالجزم ولو كان جواب ان ضربتني لكان الجزم اكثر ونحن نقول يمتنع القياس ان
يكون جواب الشرط كما كان قبل تقدم الشرط على الفاء كسائر ما يتقدم على الفاء
حيث لا تغير به ما بعد الفاء اليه بتقديمه واما عدم عمل حرف الشرط فيكن
ان يسند الى نحو الفاء صرفا على الجزاء وكانه الوجه عند من يجعل التقدير

وما

واما المتوفى فان كان من المقربين في عدم عمل حرف الشرط في جوابه والمقابلة
بين هذا القول وبين القول السابق بان العامل فيه في القول السابق ساكان
عاملا فيه حين كان بعد الفاء وليس المقابلة باعتبار ان العامل ما هو في
حين الفاء لانه لا يصح في نحو اما زيد فمنطلق لان عامله الابتداء وهو ليس
الفاء وانتقض الرضي بان كونه معمولا يقتضي قوله تعالى واما ان كان من المقربين
ويدفعه ان التقدير اما المتوفى ويجب عليه ان يجيء ان يكون الجزاء ان كان
من المقربين فيجب فان كان من المقربين ومعنى قوله مطلقا يكتفي من القول
الذي بعد ومن فسر بقوله مرفوعا كان او منصوبا فقد غفل وقد المحذوف
مع المنصوب فعلا متعديا ومع المرفوع مجهوله فجعل تقديره اما يوم الجمعة فزيد
منطلق اما يذكر يوم الجمعة وتقدير اما زيد فمنطلق مهما يذكر على صيغة المجهول
الغائب ورد بانه يطرد في الكل بتقدير الكون فالتقدير مهما يكن من شيء يوم
الجمعة ومهما يكن زيد فزيد اسم كان وفيه بحث لانه لا بد من رابط في جملة الشرط
ولا رابط في شيء من التقديرات سواء مهما يكن من شيء يوم الجمعة الا ان يجعل مهما
بمعنى الوقت وقد انه مردود وقيل وح لا يصح تقدير مهما يكن من شيء يوم
الجمعة ايضا لانه يقتضي الا يجعل المرفوع بدلا من الفاعل المضمر وانما كان قيل والمتبع
بدلا عن المفعول المحذوف لا مفعولا به كما قيل لكن مع التكلف يتوقف على ثبوت
جواز حذف المبدل منه ورد القول بكونه معمول المحذوف بانه لو كان كذلك
لكان وجه لوجوب رفع زيد في اما زيد فمنطلق ولا لزوم النصب في اما يوم
الجمعة فزيد منطلق لامكان تقدير ما ينتفي الرفع في كل منهما وامكان تقدير
ما يقتضي النصب في كل منهما ونحن نقول مثل ما هو مذكور بعد اما معتبر بعد
الفاء لكنه محذوف اختصارا فان كان ما بعد الفاء مرفوعا يلتزم رفعه تعلق
بعد اما تنبيها على ان المحذوف بعد الفاء مرفوع وان كان منصوبا يلتزم نصبه
بعد اما تنبيها على انه منصوب وان كان جهة الرفع والنصب مختلفة وقيل ان كان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)